

إعادة تنظيم المراقبة الصحية البحرية

ظهير شريف مؤرخ في 28 صفر 1334 (5 يناير 1916) بشأن إعادة تنظيم المراقبة الصحية البحرية¹.

الحمد لله وحده؛

يعلم من كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره أنه بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ بالثامن والعشرين من أبريل سنة 1840 مسيحية ونظرا لانتساع نطاق التجارة بين المغرب والأمم الأجنبية تعين تنظيم الأشغال الصحية البحرية بوضع ضوابط جديدة كفيلة بوقاية الصحة العمومية بالمنطقة الفرنسية بإيالتنا الشريفة من انتشار الأمراض الوبائية فيها أو نقلها إليها من الخارج ومن أجل ذلك أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي:

الباب الأول: في الأمراض التي هي الموضوع الأهم لإقامة الحراسة الصحية البحرية

الفصل الأول

إن أمراض الطاعون والحمى الصفراء والهيضة المعروفة بالهواء الأصفر أوجبنا وضع ضوابط صحية لعموم المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة مع اتخاذ وسائل خصوصية في حق المراكب التي تكون مظنة لنشر أمراض أخرى ممكنة العدوى والمراكب التي تجدها الإدارة المتكفلة بالمحافظة على الصحة العامة مخلة بقواعد النظافة.

الباب الثاني: في الشهادة الصحية

الفصل 2

الشهادات الصحية رسم يتضمن:

أولا: بيان الحالة الصحية في النواحي التي وردت منها المراكب والثغور التي اجتازت بها من حيث وجود ما ذكر في الأماكن المذكورة أو عدمه.

ثانيا: جميع الإرشادات التي يهتدي بها حكام المراسي المورود عليها لأخذ الاحتياطات اللازمة وإجراء عوامل التطهير اللائقة لأجل المحافظة على الصحة العمومية.

1- الجريدة الرسمية عدد 150 بتاريخ 8 جمادى الأولى 1334 (13 مارس 1916)، ص 203.

الفصل 3

لا يسوغ لرئيس المركب أن يستصحب معه إلا شهادة واحدة صحية لكل سفر من مرسى بداية السفر إلى المرسى النهائي كما لا يسوغ له بحال أن يستبدلها بأخرى أو أن يتخلى عنها إلى أن يصل إلى المرسى النهائي وهذه الشهادة عبارة عن إشهاد من إدارة مرسى ابتداء السفر على الحالة الصحية بالمركب مع توقيعات تضعها في تلك الشهادة ولاة المستعمرات والمراكز القنصلية في المراسي التي يجتاز بها المركب وجيب أن تكون صورة الشهادة وكيفية التوقيع عليها مثل الأنموذج الملحق لهذا الظهير الشريف ويقيد فيها يوم سفر المركب وساعة خروجه من المرسى التي سلمت فيها الشهادة أو وقع عليها ولا تصح إلا إذا سلمت قبل السفر بثمان وأربعين ساعة.

الفصل 4

إن الإدارة الصحية بالمراسي هي التي تقيم الشهادة الصحية بالمنطقة الفرنسية والإيالة الشريفة وتعطيها مجانا لكل رئيس مركب يطلبها بشرط أن يثبت أنه دفع الإدارة الصحية ولإدارة المرسى الأداءات الموظفة على المراكب الوافدة على المراسي وأما في الممالك الأجنبية فإن القنصل فرنسا المقيم بالمرسى هو الذي يعطي الشهادة للمراكب الفرنسية والمغربية المتوجهة للمغرب وإن لم يكن بالمحل قنصل فتطلب من الحكومة وإذا كانت المراكب أجنبية فيمكن للحكومة المحلية أن تعطي الشهادة لكن يجب حينئذ أن تتضمن الشهادة توقيع قنصل فرنسا المقيم بالمرسى مع تبين ملاحظاته.

الفصل 5

يجب الاستظهار بالشهادة الصحية عند الدخول إلى أحد مراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة في حق المراكب الواردة من النواحي الآتي بيانها في أي وقت كان:

أولاً: المراسي التي بخارج أوروبا مطلقا ماعدا مراسي القطرين الجزائري والتونسي ومراسي أماركا التي على ساحل المحيط الأطلنطيكي فوق خط الأربعين درجة من عرض كورة الأرض الشمالي.

ثانياً: مراسي البحر الأسود وساحل تركيا الأوروبوي على طول بحر مرمرة ومراسيها المواجهة لجزاير اليونان وأن توقيع المراكز القنصلية وولاية المستعمرات واجب في جميع الأحوال كوجوب الشهادة نفسها في حق المراكب التي تجتاز بالأماكن المنبه عليها في الفقرات أعلاه.

الفصل 6

إن التوقيع الذي توقعه المراكز القنصلية وولاية المستعمرات يجب أيضا في كل مرسى تمر به المراكب الواردة من إحدى المراسي المذكورة في الفصل الخامس في أي وقت كان ويستمر ذلك إلى حد وصولها إلى المراسي المغربية.

الفصل 7

تعفى من الشهادة الصحية والتوقيعات القنصلية والاستعمارية في الظروف الاعتيادية المراكب الواردة من الأماكن الآتي بيانها:

أولاً: المراسي الأوروبوية ما عدا مراسي البحر الأسود ومراسي سواحل تركيا التي على بحر مرمرة ومراسيها المواجهة لجزاير اليونان.

ثانياً: مراسي المنطقة الفرنسية بالآيالة الشريفة.

ثالثاً: مراسي القطر الجزائري والتونسي.

رابعاً: مراسي أماركا التي على ساحل المحيط الأطلنطيكي فوق خط الأربعين درجة من العرض الشمالي المتقدم ذكره.

الفصل 8

إذا طرأ مرض من الأمراض الوبائية في أحد المراسي المستثناة في الفصل السابع فإن التنظيمات المتعلقة بالشهادة الصحية والتوقيع عليها من المراكز القنصلية والاستعمارية المنصوص عليها في الفصلين الخامس والسادس تجري كذلك على المراكب المعفاة الواردة من تلك المراسي ويمكن أن تنسحب هذه التنظيمات الاحتياطية حتى على النواحي المجاورة للمراسي التي فيها الوباء أو النواحي التي بينها وبين هذه المراسي علائق معاملات متواصلة. وإذا قامت الدواعي المشار لها أعلاه فتجب المبادرة بتثبيته العموم على وجوب الشهادة الصحية والتوقيع المنوط بها خصوصاً بنشر ذلك في الجريدة الرسمية للدولة الحامية وبواسطة القناصل المنصوبين لدى الممالك الأجنبية.

الفصل 9

إن رئيس المركب الذي ليست بيده الشهادة الصحية الواجبة أو بيده شهادة غير مطابقة للضوابط يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل الحادي عشر والمائة من هذا الظهير الشريف عند وصوله لإحدى مراسي الآيالة الشريفة زيادة على ما يلحقه من الإلزامات إذ ربما يرد من أحد الأماكن المحذورة أو يكون قصده الخيانة غير أنه إذا كان المركب في حالة من الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى والثانية من الفصل الثامن فلا تجري عليه العقوبة إلا باعتبار الأجل الذي اطلع فيه على وجوب استصحاب الشهادة الصحية واعتبار الحجج التي يدلى بها.

الفصل 10

إن الشهادة الصحية تكون مبرئة وغير مبرئة فالمبرئة هي التي تثبت سلامة الناحية أو النواحي التي جاء منها المركب من كل مرض من الأمراض الوبائية وغير المبرئة هي التي يشتبه فيها على وجود مرض من تلك الأمراض والنظر في صحة الشهادة من عدمها موكل إلى الدائرة الصحية بالمرسى المورد عليها.

الفصل 11

إن طرأ مرض من الأمراض الوبائية بمرسى من المراسي المغربية أو بنواحيها فيجب على الإدارة الصحية المحلية أن تبادر بإعلام إدارة الصحة العامة غير أنه إذا ظهر أحد الأمراض الوبائية في ناحية سالمة مرة واحدة فلا يستوجب إجراء الضوابط الخصوصية في تلك الناحية وإن فشا وقوع ذلك بما يدل على أن جراثيمه منبعاً أو استطلع بعد البحث أن الوباء منتشر في الفيران أو الجرذان فإنه يصدر الإعلام بكون الناحية قد دخلها الوباء وتصدر عند ذلك أوامر من إدارة الصحة العامة لكلفة أعوانها لينبهوا عليها في الشهادات الصحية المستخرجة من مراسي المنطقة الفرنسية بالأيالة الشريفة.

الفصل 12

يعد الوباء مرفوعاً عن المرسى ونواحيها في إحدى الحالتين أو لهما إذا لم تقع وفاة ولم يظهر فيه الوباء مرة واحدة في ظرف خمسة أيام وذلك بعد عزل آخر مصاب أو بعد موته أو بعد برئه.

ثانيها: إذا استعملت جميع عوامل التطهير والتنقية فيما يخص الأدميين وأما فيما يخص الجرذان فمن يوم اتخاذ الوسائل الواجبة في خلال انتشار الطاعون ويبين في الشهادة الصحية تاريخ زوال المرض وذلك باستدعاء من مدير إدارة الصحة ولإعانة العامة.

الباب الثالث: في الاحتياطات الصحية التي يجب اتخاذها قبل سفر

المركب

الفصل 13

يجب على كل رئيس مركب فرنسوي أو مغربي أو أجنبي أراد الخروج من أحد مراسي المنطقة الفرنسية بالأيالة الشريفة أن يعلم بذلك الإدارة الصحية قبل الشروع في حمل البضائع والركاب.

الفصل 14

يمكن للإدارة لصحية أن تدخل المركب قبل شروع أهله في حمل البضائع لتستطلع على حاله إن اقتضى نظرها ذلك كما أن تتفقد قبل ذهاب المركب حالة البحرية وحالة الركاب وأن تبحث عن وجود الحجرات المعدة لعزل المرضى ومعالجتهم وعن لياقتهم وحسن القيام بها مع كيفية تنظيم الصيدلة وعقاقيرها المختلفة باختلاف الأمراض الفاشية في المنطقة التي يتردد فيها المركب ولها أيضاً أن تستنطق أرباب المراكب عن جميع الإرشادات الحجج فيما يرجع لنوع الماء المعد للشرب والقدر المحمول منه مع المعالجات المستعملة لادخاره أو اصطناعه وكذا فيما يرجع لنوع مواد الاقتيات ولياقتها والمشروبات على اختلاف أنواعها ونظافة ملابس البحريين والركاب مع سائر الأمتعة المستصحبة وبالحملة عن جميع ما

احتوى عليه المركب من ركاب ومتاع ومعدات للمحافظة على الصحة العامة وهذه التفقيشات يكون إجراؤها بأسرع ما يمكن حتى لا يلحق المركب أدنى تعطيل.

الفصل 15

إن الإدارة الصحية تمنع من ركوب المسافرين وحمل الأمتعة إذا رأت في ذلك احتمالات لنشر أمراض وبائية أو أمراض أخرى ممكنة العدوى ما لم يمكن اتخاذ الوسائل الكافية بداخل المركب لأجل وقاية البحرية والركاب من كل دعوى تلحقهم.

الفصل 16

لا يسوغ لضابط المرسى أو القائم مقامه أن يمكن من الإذن المشروط قبل تعميم المراكب وقبل خروجها من المراسي إلا بعد أن يستظهر لديه مرید ذلك بشهادة من طرف الإدارة الصحية.

الفصل 17

تعفى من الإعلام المشروط في الفصل الثالث عشر مراكب الصيد وما شاكلها من المراكب التي ينحصر ترددها بقرب المرسى ما لم تصدر أوامر غير اعتيادية بخلاف ذلك.

الباب الرابع: في الاحتياطات الصحية عند ورود المراكب على مرسى من المراسي

أولها: تعرف حالة المركب إما تعرفاً إجمالياً وإما تفصيلاً

الفصل 18

يجب على الإدارة الصحية قبل كل مخابرة ن تعرف كل مركب يرد على مراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة ثم تجري فيه بحثاً قانونياً إن دعا الحال لذلك وفائدة هذا الاحتياط أنه يتوصل به إلى معرفة المكان الوارد منه المركب وتفقد حالته الصحية على المرسى. أما التعرف الإجمالي فهو عبارة عن أسئلة إجمالية تلقيها الإدارة الصحية على أرباب المراكب المعروفة التي لا ريبية فيها وأما التعرف التفصيلي وهو استبانة كنه حالة المركب فهو عبارة عن بحث دقيق بالعبارات المخصوصة التي حررتها إدارة الأشغال الصحية مع إلزام أرباب المركب بالإدلاء بالشهادة الصحية إن وجب ذلك.

الفصل 19

يجب إجراء البحث التفصيلي المقصود منه استبانة كنه حال المركب فوراً من غير مهلة ولو ليلاً إذا كانت المراكب بريرية أو سفناً حربية لأي دولة كانت سمحت الظروف بذلك وأما إذا وقع احتمال وربية في المكان الوارد منه المركب أو في الحالة الصحية بداخله فأن التفقيش فيه والبحث الصحي لا يكونان إلا نهاراً.

الفصل 20

تقيد نتائج البحث سواء كانت إجمالية أو تفصيلية في آن واحد في كناش المركب وفي الكناش المعد لذلك عند الإدارة الصحية بالمرسى.

الفصل 21

تعفى من البحث الإجمالي مراكب مراقبة السلف والمراكب الصغيرة المعدة للصيد في سواحل المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة والمراكب الدالة والسفن القائمة بحراسة السواحل وبالجملة عموم المراكب المنحصر مجالها في الساحل التي يكفي للاطلاع عن حالها مجرد الوقوف عليها.

الفصل 22

إن الإدارة الصحية تجري تفتيشا طبيا بين عامة الركاب والبحريين مع بحث في نفس المركب من جهة استيفائه لقواعد النظافة في جميع الأحوال المنصوص عليها في هذا الظهير الشريف أو كلما رأت في ذلك مصلحة وهذا التفتيش لا يكون إلا بالنهار المقدر من طلوع الشمس إلى غروبها ما لم تجد الإدارة الصحية مقدار الضوء كافيا لأعمالها وإذا وجدته فلها حينئذ أن تباشرها بعد غروب الشمس إلى الساعة الحادية عشر وذلك من شهر فبراير إلى شهر سبتمبر وإلى الساعة التاسعة فقط من شهر أكتوبر إلى شهر مارس.

الفصل 23

يجب على كل رئيس مركب غي المراكب المذكورة في الفصل السابع أعلاه إذا ورد على أحد مراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة أن يمتثل لما يأتي:

أولاً: أن يمنع مركبه من كل مواصلة ومن إنزال سلعته منعا كليا قبل أن تعرف حالة مركبه وقبل أن يصدر له الإذن بمباشرة أعماله.

ثانياً: أن يمكن الإدارة الصحية إما بنفسه وإما بواسطة الطبيب من جميع الأوراق التي بالمراكب مع الكناش الطبي بعد أن يطلع على مضمون جميعها إن ظهر له.

ثالثاً: أن يجيب بعد أداء اليمين عند إجراء البحث الطبي وأن يخبر بكل ما يمس بالصحة العمومية وذلك إذا لم يكن بالمركب طبيب.

رابعاً: إذا سمحت حركات الدخول للمركب فللرئيس أن يلاقي بنفسه الطبيب المكلف بإجراء التلقيب الطبي أن يتكفل له بتسهيل الصعود للمركب والنزول منه مع سلمه الخاص به ويصحب معه الطبيب إن كان المركب طبيب.

خامساً: وبالجملة أن يمتثل لجميع الضوابط وسائر الأوامر التي تصدر له من الإدارة الصحية عند وصوله وفي مدة إقامته وعليه فإن رئيس المركب هو المسؤول بنفسه من قبل الإدارة الصحية البحرية عن جميع ما يفعله من غير أن يقوم بينه وبين الإدارة المذكورة أحد من أعضاء الشركة البحرية ولا أحد من السماسرة البحرية أيضا.

الفصل 24

يمكن للإدارة أيضا أن تجري مثل البحث المذكور على ضباط المركب وغيرهم من بحريين وركاب وأن تلزمهم الجواب بعد أداء اليمين عن كل ما تقدم إن اقتضى نظرها ذلك.

الفصل 25

إن المراكب المعفاة من الشهادة الصحية التي أدلى أربابها بشهادة صحية مبرئة تمكن حيناً من مباشرة شؤونها بعد استبانة حالة المركب ما عدا في الأحوال الآتية:

أولاً: إن طرأت على المركب في أثناء سفره وتحقق منها أو احتمال وجود وباء أو غيرها من الأمراض الممكنة العدوى.

ثانياً: إن حصل للمركب في أثناء الطريق مواصلة فيها ريبة.

ثالثاً: إن وجد في المركب عند وروده مخالفة لقواعد النظافة تعود بالضرر على ركابه.

رابعاً: إن ظهر للإدارة الصحية طعن في صحة الشهادة الصحية لموجب من الموجبات المقبولة.

خامساً: إذا كان المركب وارداً من مرسى سالمة من الوباء ولها علائق مع ناحية لها فيها الوباء.

سادساً: إن كان المركب وارد من ناحية قريبة العهد بالوباء وخرج منها قبل صدور الإعلان ببراءة منه ففي جميع هذه الأحوال يمكن أن تجري على المركب أحكام الضوابط ولو كانت لرئيسه براءة صحية كما تجري على رئيس مركب شهادة بوجود الوباء.

في الوسائل التي يجب إجراؤها على المراكب الواردة من النواحي التي فيها الوباء

الفصل 26

كل مركب يرد مصحوباً بشهادة منبه فيها على وجود مرض من الأمراض المذكورة يجري عليه حكم التطهير المنصوص عليه في الفصول الآتية:

الفصل 27

تختلف كيفية التطهير باختلاف المرض المنبه عليه في الشهادة الصحية واختلاف أحوال المركب من سلامة أو إصابة أو احتمال إصابة مع مراعات الإعفاءات المنصوص عليها في الفصل الثاني والخمسين من هذا الظهير الشريف وزيادة على ما تقدم يقع التطهير في ما يختص بالقواعد الفنية والإرشادات اللازمة الوقائية ذلك حسب الضابط الذي سيصدر في هذا الشأن.

في مرض الهيضة المعروف بالهواء الأصفر

الفصل 28

إن المركب الذي يعد سالما من الهيضة هو الذي يرد من مرسى فيه الهيضة ومع ذلك لم يصب فيه واحد بهذا المرض لا قبل خروجه من ذلك المرسى ولا في أثناء السفر ولا عند الوصول وعليه فيجب على المركب في هذه الحالة أن تجري عيه وسائل التطهير الآتي بيانها:

أولاً: إجراء تقليب طبي على عامة الركاب والبحريين؛

ثانياً: تطهير الملبوس والوسخ مع سائر الأمتعة التي يستعملها البحريون والركاب إن ظهر للإدارة الصحية أن هذه الأمتعة مظنة لوجود جراثيم الوباء؛

ثالثاً: تطهير المراحيض؛

رابعاً: إخلاء قعر المركب من الماء بعد التطهير ثم يحدد فيه الماء المعد للشرب؛

خامساً: إذا لم يستظهر الطبيب أو رئيس المركب بشهادة تثبت أنه لم يحمل ماء من المرسى الوابئ فإن الماء المعد للشرب الوجود في المركب يطرح بعد التطهير؛

سادساً: يمنع مصب فضلات الأدميين وطرحها من المركب بمياه المرسى قبل إجراء عوامل التطهير؛

سابعاً: لا يرخص لغير البحريين الأروباويين في النزول إلا بقدر ما تستوجبه ضروريات المركب مدة مكثه بالمرسى؛

ثامناً: إذا كان خروج المركب من ناحية وبائية منذ مدة تقل عن خمسة أيام كاملة فيتعين إجراء المراقبة الصحية على الركاب والبحريين مدة خمسة أيام كاملة وفي أثناء هذه المدة يمكن للإدارة الصحية أن لا تسمح بنزول البحريين إلا بقدر ما تستوجبه ضروريات المركب.

الفصل 29

إن المركب الذي شك وجود الهيضة فيه أو أصيب فيه أحد أو عدد من الركاب بهذا المرض عند الخروج من مرسى أو في أثناء السفر لكن مرت عليه سبعة أيام ولم يصب فيه أحد فيجب على المركب في هذه الحالة أن تجري عليه وسائل التطهير الآتية:

أولاً: استعمال الوسائل الوقائية المنصوص عليها في الفقرات التي تضمنها الفصل قبله ما عدا الفقرة الثامنة؛

ثانياً: تطهير المواضع التي يسكنها المرضى من المحلات التي تعتبرها الإدارة الصحية مصابة بالهيضة؛

ثالثاً: نصب الحراسة على عموم الحريين والركاب مدة خمسة أيام كاملة من يوم وصول المركب من غير أن يسمح بنزول البحريين في أثناء هذه المدة إلا بقدر ما تستوجبه ضروريات المركب.

الفصل 30

المركب الذي يعد مصابا بالهيبضة هو الذي يوجد فيه واحد أو عدد من الركاب مصابين بالطاعون عند وصول المركب أو أصيب فيه أحد منذ سبعة أيام وعليه فيقع التطهير على الكيفية الآتي بيانها:

أولاً: استعمال الوسائل الوقائية المنصوص عليها تحت العدد الأول والثاني من الفصل قبله:

ثانياً: إنزال المرضى فوراً واحد وإبقاؤهم إلى أن يظهر برؤهم.

ثالثاً: إنزال بقية الركاب والبحريين عاجلاً ثم تقام عليهم إما حراسة مدة خمسة أيام من يوم وصول المركب وإما حراسة مشددة أمداً يختلف بحسب نظافة المركب مع اعتبار آخر إصابة من غير أن يتجاوز هذا الأمد خمسة أيام ويستثنى من ذلك البحريون الذين يجب مكثهم في المركب لضرورة الخدمة والبحريون الغير الأورباويين الذين تجري عليهم قواعد خصوصية حسب الظروف ويمكن للإدارة الصحية أن تميز بين الركاب بأن تقيم على البعض حراسة ضيقة وعلى البعض الآخر حراسة مطلقة إن اقتضى نظرها ذلك لكن يجب حينئذ على مدير الأشغال الصحية البحرية أن يخبر رئيس إدارة الصحة والإعانة العامة بتلغراف يبين فيه الدواعي التي استوجبت التمييز بين الركاب.

في الطاعون

الفصل 231

يعد المركب سالماً من الطاعون إذا ورد من ناحية مصابة بالطاعون ومع ذلك لم يصب فيه أحد بهذا الداء لا قبل الذهاب ولا في أثناء السفر ولا وقت الوصول والذي لم يوجد فيه بعد إجراء التحقيقات القانونية جردانا مصابة بالطاعون ولا أحدها مات بهذا الداء موتاً غير اعتيادي أو إذا تحقق أحد أهل الخبرة أن ما مات منها على خلاف العادة لم يكن مطعوناً، فيجري عليه حينئذ التطهير على الكيفية الآتية:

أولاً: إجراء تقليب طبي على عموم الركاب والحربيين.

ثانياً: تطهير الملبوس الوسخ كغيره من الفرش والأدوات الجاري استعمالها بالمركب مع سائر أمتعة الركاب لكن لا يقع هذا التطهير إلا إذا قامت للإدارة الصحية دواعي خصوصية هي مظنة لوجود الطاعون بما ذكر.

ثالثاً: إذا خرج المركب من الناحية التي فيها الطاعون مدة تزيد على خمسة أيام فيبادر حيناً لأخذ الاحتياطات المتقدم ذكرها ثم يؤذن لأرباب المركب بالشروع في مباشرة أعمالهم حسب العادة وأما إذا خرج المركب من الناحية المصابة بالطاعون منذ مدة تقل عن خمسة أيام الحراسة المنصوص عليها في الفصل الثالث والخمسين تقام على البحريين والركاب مدة خمسة أيام كاملة ابتداء من يوم خروج المركب.

2- تمت الفقرة الأولى بموجب الفصل الفريد من الظهير الشريف المؤرخ في 18 ربيع الأول 1341 (08 نوفمبر 1922)، الجريدة الرسمية عدد 499 بتاريخ 21 نوفمبر 1922، ص 1234.

الفصل 32

إن المركب الذي يشك فيه وجود الطاعون هو الذي أصيب فيه واحد أو عدد من الركاب بالطاعون إما في وقت الذهاب أو في أثناء السفر ومع ذلك لم تحدث فيه إصابة منذ سبعة أيام وعليه فبقع التطهير على الكيفية الآتية:

أولاً: إجراء تقليب طبي على العموم البحريين والركاب،

ثانياً: تطهير الملبوس الوسخ والفرش وغيرها من الأدوات الجاري استعمالها بالمركب مع سائر أمتعة الركاب التي تعتبرها الإدارة الصحية أنها مظنة لوجود الطاعون.

ثالثاً: تقام الحراسة المنصوص عليها في الفصل الثالث والخمسين على عامة الركاب والبحريين مدة خمسة أيام كاملة من يوم وصول المركب.

رابعاً: إعدام الفيران والجرذان؛

خامساً: تطهير أماكن المركب التي سكنها المصابون بالطاعون والأماكن التي سكنت فيها الإدارة الصحية أنها مظنة لوجود جراثيم الطاعون.

الفصل 33

إن المركب الذي يعد فيه الطاعون هو الذي أصيب فيه واحد أو عدد من الركاب منذ سبعة أيام وعليه فيقع التطهير على الكيفية الآتية بيانها:

أولاً: إجراء تقليب طبي على الركاب والبحريين؛

ثانياً: إنزال المصابين فوراً أو عزلهم عن غيرهم إلى يوم برؤهم؛

ثالثاً: إنزال بقية الركاب والبحريين عاجلاً ما عدا البحريين الذين يلزم حضورهم مشددة لاستبانة حالتهم الصحية أمدها يختلف بحسب تاريخ آخر مصاب بالمركب من غير أن يجاوز هذا الأمد خمسة أيام وإن اقتضى نظر الإدارة الصحية أن تميز بين الركاب بأن تقيم على البعض حراسة مشددة وعلى البعض الآخر مطلق الحراسة فلها ذلك.

رابعاً: تطهير الملبوس الوسخ كغيره من الفرش والأدوات الجارية الاستعمال بالمركب مع سائر أمتعة الركاب إن عدته الإدارة الصحية مظنة لوجود الطاعون.

خامساً: إعدام الفيران والجرذان؛

سادساً: تطهير الأماكن التي أقام بها المصابون بالطاعون وغيرها من الأماكن التي تعتبرها الإدارة الصحية مظنة لكمون جراثيم الطاعون.

الفصل 34

كل مركب يرد من ناحية فيها الطاعون سواء أعدم فيها الجرذان أم لا فإن الإدارة الصحية في مدة إنزال البضائع تقيم عليه حراسة بقصد الاطلاع على وجوده بالمركب حية كانت أو ميتة و إن تبين بعد التفتيش أن هذه الجرذان مظنة بوجود الطاعون فإن الإدارة الصحية تبادر بإظهار نوع المرض ثم تتخذ الوسائل النافعة لمنع المرض من الانتشار وأما

المركب فإنه يبعد من رصيف المرسى وتجمع جنث الجرذان الميتة بما يجب من الاحتياطات ثم تعدم وإذا تغير مزاج من باشر بإنزال البضائع فيجب إجراء تقليب طبي عليه فورا.

الفصل 35

إن الأناس الذين كلفوا بإزالة العفونات كلها أو بعضها من مركب فيه الطاعون قبل الشروع في أعمالهم أو أثناءها باشروا إنزال البضائع أو تطهيرها وكذا الأناس الذين كانوا حاضرين بالمركب عند مباشرة تلك الأعمال فإن الإدارة الصحية تقيم على جميعهم حراسة مدة خمسة أيام كاملة من يوم إتمام الأعمال المذكورة ويعزل المركب إلى تمام الأعمال من إنزال بضائع وإزالة عفونات.

في إعدام الجرذان

الفصل 36

يجب إعدام الجرذان بالآلات الخصوصية التي يشهد بصلاحيته المجلس الصحي الأعلى بفرنسا في كل ورد من مرسى فيها وباء أو مر بها عند دخوله لمراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة كما يجب عليه ما ذكر على مركب حمل من مركب آخر أكثر من خمسمائة قنطار من السلع مصدرها من ناحية فيها الوباء وهذه الأحكام تجري أيضا على المراكب التي أنزل البعض من محمولات في مرسى أجنبية.

الفصل 37

تعفى من لزوم إعدام الجرذان المراكب الآتي بيانها:

أولاً: المراكب التي يقتصر فيها على إنزال بعض الركاب بمراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة من غير إن تحاذي المرسى ولا تطيل الوقوف إلا بضعة ساعات.

ثانياً: المراكب التي تمكث بالمرسى أقل من اثنتي عشرة ساعة وينزل منها أقل من خمسة آلاف قنطار من السلع بشرط أن بشرط أن الحراسة على الإنزال في النهار خاصة حيث أن هذه المراكب تبقى بمعزل عن رصيف المرسى وحبالها غير مفكوكة على حالتها وقت مسير المركب.

ثالثاً: المراكب البخارية التي لم تقف بمرسى فيها وباء مدة تزيد على ستين يوما ولم تجد الإدارة الصحية فيها خلا بقواعد النظافة يدل على وجود الوباء.

رابعاً: المراكب التي وقفت بمرسى فيها وباء لكن اثبت رؤساؤها لها لم تباشر رصيف المرسى ولا جسره ونه لم تحمل فيها سلع من ذلك المرسى.

خامساً: المراكب التي أجريت فيها إعدام الجرذان في مرسى أجنبية منذ خروجها من آخر مرسى فيها الوباء لكن يجب على الرؤساء في هذه الحالة الإدلاء بشهادة مصادق عليها من قنصل فرنسا تثبت أنه لم يحدث بالمراكب في أثناء الطريق حادث محتمل لوجود الوباء وأن إعدام الجرذان وقع بمثل الآلات وبمثل الاحتياطات المستعملة في المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة وهذه الشهادة ينص فيها على الكيفية التي أجري عليها إعدام الجرذان وعلى

الآلات المستعملة في ذلك مع بيان ما نتج من تلك الأعمال إلى غير ذلك مما يرجع لوقاية الصحة العامة.

سادسا: المركب الذي توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل السادس والثلاثين إذا كان المركب حمل سلعته من مركب آخر وأعدمت فيه الجردان على الكيفية المقررة في الفقرة السابقة واستظهر رئيسه بالشهادة المنصوص عليها في الفقرة نفسها.

الفصل 38

إن السلع التي يجري عليها حكم هذا الظهير الشريف هي جميع ما حملة المركب سواء ذكرت أم لم تذكر في قائمة إحصاء السلع ولا يستثنى من ذلك إلا الفحم المعدني اللازم للمركب من غير وصوله للرصيد.

الفصل 39

يرخص لأرباب المراكب التي وجب فيها إعدام الجردان في تأخير القيام بهذا الواجب بعد نزول الركاب بعد نزول الركاب بمعزل عن الرصيف أو حتى ينزل من السلع مقدار لا يتجاوز الخمسمائة طن بشرط أن يقع إنزال من السلع وفق المأمون به في الفقرة الثانية من الفصل السابع والثلاثين ولا تمنح الرخصة وكذا الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل السابع والثلاثين إلا إذا كانت السلع المقصود إنزالها كلها من مخزن واحد من المخازن السفلى للمركب هذا إذا لم تطرأ حوادث يرجع النظر فيها الإدارة الصحية.

الفصل 40

إذا كانت إعدام الجردان أجري في أثناء الطريق بمركب فيه إحدى الآلات المنصوص عليها في الفصل السادس والثلاثين فإن الإدارة الصحية تنظر الكيفية التي أجريت عليها تلك الأعمال مما يستظهر به رئيس المركب كما تنظر في الاحتياطات المتخذة هل هي كافية أم لا ولها أن تأمر بإعادة تلك الأعمال كلها أو بعضها إن اقتضى نظرها ذلك.

الفصل 41

إن وقع إعدام الجردان بالمرسى فإن ذلك يكون قبل تفريغ المركب من السلع ويجب إعدام الجردان في سفليات المراكب ومخازنها ومطابخها وفي منازل البحريين والمغادرين بلادهم وركاب الدرجة الثالثة والرابعة وبالجملة في جميع المرافق السفلى، وأما مقصورات الضباط وركاب الدرجة الأولى والثانية من محلات الأكل وما يتبعها من محلات السمر والاستراحة فإن لا يجري فيها ما ذكر إلا بقدر ما يقتضيه نظر الإدارة الصحية لاسيما إذا كان المركب مظنة لوجود الوباء أو كان ضاربا فيه بعض الجردان أو وقعت بالمركب وفاة غير اعتيادية.

الفصل 42

تعطى لرئيس المركب الآلات المعدة لإعدام الجرذان المنصوص عليها في الفصل السادس والثلاثين علة وفق ما يقتضيه نظر الإدارة الصحية وأن المراسي المشتمة على إحدى الآلات المشار لها أعلاه هي مفتوحة للمراكب الواردة من الأقطار التي فيها الوباء خاصة ويجري هذا العمل في أسرع ما يمكن تحت المراقبة المستمرة للإدارة الصحية.

الفصل 43

إن الإدارة الصحية تدفع لرئيس المركب أو لأرباب المركب شهادة تتضمن بيان الكيفية التي أجري عليها العمل المذكور.

الفصل 44

إن المراكب التي لا تكون على حالة توجب إعدام الجرذان يمكن أن تجرى فيها بطلب من أربابها سواء كان ذلك وقت الدخول للمرسى أو عند الخروج منها قبل تفريغ المركب من السلع أو بعده ثم تدفع لهم الشهادة الصحية المنصوص عليها في الفصل قبله ويجب حينئذ على الإدارة الصحية أن تساعد على ما ذكر بجميع التسهيلات.

في الحمى الصفراء

الفصل 45

تعد سالمة من الحمى الصفراء المراكب الآتي بيانها:

أولاً: المركب الوارد من مرسى فيه الحمى الصفراء لكنه دخل بمراسي المنطقة الفرنسية بالآيالة الشريفة في فصل البرد وهو ما بين منتصف دسمبر إلى منتصف أبريل من غير أن تظهر فيه الحمى الصفراء لا قبل خروجه من المرسى ولا في أثناء السفر.

ثانياً: المركب الذي يرد من مرسى فيه الحمى الصفراء لكنه دخل بمراسي المنطقة الفرنسية بالآيالة الشريفة في فصل الحر من غير أن تظهر تلك الحمى في أثناء السفر بشرط أن تكون مدة السفر فوق الستين يوماً أما المركب السالم فإنه لا يلتزم بإجراء عوامل الوقاية لكن إذا وجب فيه إجراء تقليب طبي جزئي أو كلي لدواع خصوصية يجب إعلام رئيس إدارة الأشغال الصحية والإعانة العمومية بذلك كما يمكن للإدارة أن تأمر بإعدام الناموس.

الفصل 46

إن المراكب التي تعد محتملة لوجوب الحمى الصفراء هي الآتي بيانها:

أولاً: المركب الذي يدخل مراسي المنطقة الفرنسية بالآيالة الشريفة في أي فصل كان وظهرت فيه الحمى الصفراء مرة أو مرات لكنها لم تظهر فيه أصلاً في الأربعة عشر اليوم المنصرمة قبل وصوله لمراسي المنطقة الفرنسية بالآيالة الشريفة.

ثانيا: المركب الذي يرد من مرسى فيها الحمى الصفراء ويدخل أحد مراسي المنطقة الفرنسية بالأيالة الشريفة في فصل الحر من غير أن تظهر فيه الحمى الصفراء في أثناء السفر إذا كانت مدة السفر لم تبلغ الستين يوما وأما المركب الذي يعد محتملا لوجود الحمى الصفراء تجري عليه القواعد الآتية :

أولا: إجراء تقليب طبي على الركاب ومن وجد منهم سالما

ثانيا: يعدم الناموس حسب القواعد المؤسسة لذلك في المحلات التي أقام بها المرضى والمحلات التي هي مظنة لوجوده إما لشكلها الخاص إما لما أودع فيها من المواد الجالبة للناموس وإما لمناسبة هوائها له وهذا الإعدام يجب إجراؤه قبل إنزال السلع.

ثالثا: يجب نصب حراسة احتياطية مدة عشر أيام على البحريين وكل مستخدم بالمركب وتعفى من وجوب إعدام الناموس المراكب الواردة في فصل الحر ولم تظهر فيها الحمى الصفراء في أثناء السفر إذا كانت مدة السفر لم تبلغ الستين يوما بشرط أن تدخل هذه المراكب في حالة من الأحوال الآتي بيانها:

أولا: إذا كانت يقتصر فيها إنزال الركاب الأصحاء من غير مماساة لرصيف المرسى ومن غير إنزال السلع.

ثانيا: المراكب البخارية المستوفية للشروط الآتية:

وهي أن تكون خرجت من آخر مرسى فيه الحمى الصفراء منذ أكثر من عشرين يوما وأن لا يظهر بها شيء يكون مظنة لوجود الوباء وأن لا يكون بداخلها أثمار خصوصا الموز المعروف بالبنانة ولا سكر سواء جلب ما ذكر من مرسى فيها الوباء أو من المرسى سالمة ثم مر المركب بالمرسى فيها الوباء وهذا ما لم تكن الثمار مصونة في محلات مبردة أو محلات مستعرضة للهواء ثم يثبت أرباب المركب الذي مر بمرسى فيها الوباء أنهم باثروا أعمالهم بالمرفأ لا بالمرسى على مسافة من البر لا تنقص عن أربع مائة متر من غير أن يحمل بالمركب ثمار وخصوصا البنانة بصفة كونها سلعة مهمة ولا تافهة ولا بكونها للاقتيات بلولا مما يستصحبه الركاب معهم. أما إثبات كون المركب لم يتعد المرفأ عند مروره بالمرسى التي فيها الوباء فيكون إما بشهادة من طرف حكومة المستعمرات أو من المراكز القنصلية في الممالك الأجنبية وإن لم توجد فبتصريح من رئيس المركب وأما في ما يرجع لإثبات حمل الأثمار بصفة سلعة فيكون بالنص عليه في قائمة السلع ما عدا أنواع الثمار المنبه عليها أعلاه التي يسرع إليها التعفن فإن إثباتها لا يكون إلا بتصريح من رئيس المركب.

الفصل 47

إن المركب المصاب بالحمى الصفراء هو الذي يرد في أي فصل كان على أحد مراسي المنطقة الفرنسية بالأيالة الشريفة وفيه الحمى الصفراء أو طرأت فيه مرة أو مرات في ظرف أربعة عشر يوما منصرمة للمرسى فتجري عليه التنظيمات التحفظية الآتية:

أولا: إجراء تقليب طبي ثم الإذن بعده للركاب السالمين بالنزول.

ثانيا: المبادرة بإنزال المرضى وعزلهم تحت أستار ناموسيات وقاية من الناموس

ثالثا: إعدام الناموس داخل المركب وخصوصا في المحلات التي أقام بها المرضى

رابعاً: نصت حراسة احتياطية على البحريين والمستخدمين بالمركب مدة أربعة عشر يوماً من يوم وصوله.

في القواعد لعموم المراكب التي تضمنت شهادتها الصحية التنبيه على وجود المرض

الفصل 48

يجب على الإدارة الصحية عند إجراء عوامل التطهير والوسائل المشار إليها في الفصول السابقة أن تتحقق بوجود طبيب في المركب وآلات التطهير مثل الخوابي المتضمنة للعقاقير والمواد المزيلة للعفونات في المركب الداخلة في الأقسام الثلاثة المتقدمة كما تتحقق بوجود آلات إعدام الجرذان في المراكب المصابة بالوباء.

الفصل 49

إن جميع ما تأمر به الإدارة الصحية من اللوازم الوقائية يعلم به حيناً رئيس المركب كتابة ما لم يطرأ شيء يمنع من ذلك.

الفصل 50

يجب على كل مركب ألزم بالعزلة أن يبقى عن المرسى في محل مخصوص تحت نظر حراس من الإدارة الصحية.

الفصل 51

إن المركب المصاب الذي يقتصر أربابه على الوقوف بالمرسى من غير مباشرة عمل من الأعمال أو الذين لم يمتثلوا للأعمال التي توجبها عليهم إدارة المرسى فلهم أن يذهبوا إلى حال سبيلهم لكن ترد لهم الشهادة الصحية مبيعاً فيها الحالة التي فارق المركب عليها المرسى غير أنه يسوغ لهم سلعتهم بعد أن تؤخذ جميع الاحتياطات اللازمة كما يسوغ إنزال من أراد النزول من الركاب بشرط أن يمتثلوا للأعمال والوسائل الوقائية الموضوعه لخصوصية المراكب التي فيها المرض وإذا اقتصر المركب على إنزال الركاب وأمتعتهم والمراسلات البريدية من غير مواصلة مع البر فإن لا يعد محاذياً الرصيف.

الفصل 52

إن المراكب الواردة من محل فيه الوباء وأجريت فيها عوامل التطهير وسائل الاحتياطات الصحية على وجه كاف لا يجب عليها إعادة ما ذكر عند دخولها لمرسى المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة بشرط أن يكون طراً فيها إصابة واحدة من يوم إجراء عمل التطهير وأن لا تكون بعد ذلك وقفت بمرسى فيها مرض.

الفصل 53

يجب على من أُلزم بالبقاء تحت الحراسة الصحية المنصوص عليها في الفصول الستة من الثامن والعشرين إلى الثالث والثلاثين أن يخبر الإدارة الصحية باسمه ولقبه وحرفته ومحل سكنه والحجج الدالة على صحة ذلك ومن لم يمثل لما ذكر تقام عليه حراسة المراقبة بدلا من الحراسة المطلقة وبعد انقضاء أمد الحراسة تدفع له الإدارة الصحية الإذن بالسفر ليُدلي به لدى الحكام الإداريين مثل المراقب المدني ورئيس مكتب الأمور الأهلية ورئيس الأشغال البلدية كما يجب عليه الإذعان لمراقبة هؤلاء الحكام في كل ما يرجع للأمر الطبية طول المدة المعينة ويجب على الإدارة الصحية بالمرسى التي نزل بها أن تعلم بوصوله وتأخذ الوسائل اللازمة لحراسته.

إن حراسة المراقبة التي تقام على الركاب والبحريين بمقتضى هذا الضابط هي عبارة عن عزلهم إما في المركب نفسه وإما في محجر وإما المركز الصحي إلى أن لهم التسريح.

الفصل 55

إن المراكب الحاملة للمغادرين بلادهم أو الحجاج أو العساكر وغيرها متن المراكب التي فيها خطر بسبب ازدحام الركاب على كيفية مخلة بقواعد الوقاية يلزمون في كل وقت بإجراء احتياطات خصوصية تعينها لهم الإدارة الصحية والإعانة العمومية فورا.

الفصل 56

إذا استوجب مركب من المراكب إجراء وسائل وقائية وتسبب عنها تأخير إذن التسريح فإن المكاتب البريدية تنزل من غير أن يحاذي المركب رصيف المرسى ثم تسلم تحت نظر الإدارة الصحية إما لمكلف من جانب الإدارة البريدية وإما لمستخدمي الشركات البحرية الذين لهم الإذن في ذلك ولا يرخص بالنزول للمكلف بالبريد في المركب ولا لغيره من أناس المركب لمصاحبة المكاتب من قبل أن يصير لهم الإذن بجواز مباشرة الأعمال.

الفصل 57

يسوغ للإدارة الصحية بإحدى المراسي إن طرأ ضرر مخوف أو حدثت دواع لم تكن في الحسبان أن تأمر بجميع ما يظهر لها من الاحتياطات المتكلفة بحفظ الصحة العمومية زيادة على الوسائل الوقائية المنصوص عليها في الفصول المتقدمة من غير أن يستوجب ذلك في أي حالة كانت دفع تعويض للشركات البحرية أو لأرباب المراكب أو المجهزين بها أو غيرهم من المتكلفين بالوسق ونقل المسافرين.

الفصل 58

إذا وجد مركب من المراكب المعطلة عن مباشرة الأعمال حاملا لحيوانات حية يخشى هلاكها إن لم تنزل فورا للبر فإنها تنزل إما في محجر وإما في قوارب على كيفية يمكن معها الاطلاع على صحة كل حيوان ينزل وإما الحيوانات التي تظهر عليها مخايل المرض فإنها تستبقى بالمركب حتى يجرى عليها تغليب طبي.

الفصل 59

كل رئيس مركب أو مسافر حاول الشروع في مباشرة أعماله أو أراد أن يخرق حدود المنطقة الوقائية الصحية أو يمر من محل فيه الوباء أو مضروبا عليه الحجر إلى محل سالم وذلك خلافا للضوابط والأوامر الصادرة من الإدارة الصحية بالمرسى فإنه يمنع من ذلك قهرا بعد الإنذار زيادة على ما يستوجب من العقوبات.

الباب الخامس: في السلع وجلبها من الخارج وتطهيرها ومنعها من

الدخول والإذن في نقلها

الفصل 60

إن السلع الواردة في مركب سالم من المرض أو محتمل لوجوده أو فيه الوباء لا تجري عليها اللوازم الخصوصية إلا إذا ظهر للإدارة الصحية أن تلك السلع دنستها بعض البضائع المحتملة للطاعون أو الهواء الأصفر وهذا بقطع النظر عن الاستثناءات المنصوص عليها في الفصل الثاني والستين وأن اللوازم الخصوصية المشار إليها في هذا الفصل هي إما التطهير وإما عرض البضائع للهواء وإما الإعدام وإما المنع من الدخول.

الفصل 61

يجري عمل التطهير على كافة السلع الواردة من النواحي التي فيها الهبضة وذلك زيادة على ما تضمنه الفصل قبله وهي الآتي بيانها:

أولاً: الملموس على اختلاف أنواعه مع سائر الأمتعة والأدوات والفرش القديمة الموسوقة بصفة كونها سلعا وكذا الرزم المختلفة عن جنديين أو بحريين التي ترجع لأوطانهم بعد وفاتهم .

ثانياً: الزرابي القديمة

ثالثاً: الخرق البالية المعروفة بالزيوف ماعدا المندرجة منها في قسم من الأقسام الآتية التي هي معفاة من التطهير

أحدهما الخرق البالية المضغوطة بالقوة المائية إذا كانت موسوقة في لفافات كبيرة بصفة كونها بضائع مشبك عليها بأسلاك من حديد ما لم يقتصر نظر الإدارة الصحية لأن تعتبرها مظنة لكمون المرض.

ثانيها الخرق الجديدة الواردة من نفس معامل الغزل والنساجة ودكاكين الخياطين والقاصرين مع الصوف الغير الطبيعية وسواقط قطع الكاغد الجديد غير أنه لا يتعين

تطهير الملموس وغيره من سائر أمتعة السفر والأثاث المستصحبة عند الارتحال وإن كانت واردة من ناحية فيها مرض إلا إذا ظهر للإدارة الصحية أن ما ذكر مظنة لوجود المرض.

الفصل 62

إذا سرى الوباء بواسطة الجرذان المحتملة له للسلع الغير المربوطة أو الموسوقة في لفافات غير موثقة الربط ولا يمكن تطهيرها بالمركب فإن إعدام جراثيم المرض يكون بوضع تلك السلع في مخزن يتخللها الهواء على أتم وجه مدة لا تقل عن أسبوعين ولا يسوغ للإدارة الصحية أن تمسك البضائع فيما عدا الأحوال المذكورة.

الفصل 63

إذا تعذر تطهير الحيوانات أو الأثاث ولم يكن استبقاؤها بالمركب ولا نقلها لمحل آخر بلا ضرر والحال انها محتملة العدوى فإن الحيوانات تقتل ثم تدفن و الأثاثات تكسر يحررها أحد أعوان الإدارة الصحية وتصير حجة حتى يظهر ما يناقضها.

الفصل 64

يرخص في نقل السلع الأجنبية الواردة من ناحية فيها المرض من غير وجوب تطهيرها إذا كانت في لفائف تمنعها من كل عدوى.

الفصل 65

تعفى من جميع الوسائل الوقائية ومن جميع القيود الرسائل البريدية وسائر الأوراق المطبوعة والكتب والجرائد والأوراق المعاملات التجارية ما عدا الرزم البريدية تمنع من الدخول ولا يجب تطهيرها أصلا.

الفصل 66

يمكن إجراء وسائل التطهير على الحيوانات الحية كما يمكن للإدارة الصحية أن تلزم أرباب المراكب الإدلاء بشهادات مبينا فيها مصدر الحيوانات الموسوقة إذا كانت هذه المراكب واردة من مرسى فشا بناحيته وباء الحيوانات كما يمكن أيضا أن تقام مثل هذه الشهادات في حق الحيوانات الموسوقة الطرية من المغرب إلى ممالك أجنبية فيجوز له أن يستخرج شهادات لإثبات مصدر ما ذكر وهذه الشهادات تقام على حسب ما يخبر به بيطار الإدارة البيطرية بمرسى الدار البيضاء أو بيطار الأشغال البلدية في بقية مراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة .

الفصل 67

يمكن منع دخول الأمتعة والسلع المبنية في الفصل الثامن والخمسين بقرار من المقيم العام للدولة الفرنسية بالمغرب ثم ينشر في الجريدة الرسمية.

الباب السادس: في الحج

الفصول من 68 إلى 85

ألغيت بموجب الفصل الأول من ظهير الشريف المؤرخ في 2 شوال 1347 (14 مارس 1929)، الجريدة الرسمية عدد 861، بتاريخ 23 1929، ص 1093.

الباب السابع: في الأداءات الصحية³

الفصل 864

تتنازل الدولة الشريفة – طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 101 من الضابط الصحي الدولي الذي اتخذته الجمعية العالمية للصحة بجونيف يوم 25 مايو 1951 عن قبض كل أداء صحي إثر العيادة الطبية والتفقدات الطبية والتلقيحات عند وصول كما يتبين ذلك كله في المقطعين (أ) و(ب) من الفقرة الأولى من الفصل 101 المذكور.

الفصل 587

تحدد حسبما يلي الأداءات الصحية التي يمكن قبضها بالمغرب،

1- الأداءات المفروضة عن تفتيش مركب قصد تطهيره من الجرذان أو إعفائه من هذا التطهير:

يدفع عن كل مركب يسلم لهذا التفتيش أداء حدد قدره كما يأتي:

- 800 فرنك عن حمولة صافية لا تفوق 300 طن.
- 1.600 فرنك عن حمولة صافية يتراوح قدرها من 201 إلى 1.000 طن.
- 3.150 فرنكا عن حمولة صافية يتراوح قدرها من 1.001 إلى 3.00 طن.
- 4.750 فرنكا عن حمولة صافية يتراوح قدرها من 3.001 إلى 10.000 طن.
- 6.300 فرنك عن حمولة صافية تفوق 10.000 طن.

3- نسخ هذا الباب وعضت مقتضياته بموجب الفصل الفريد من الظهير الشريف المؤرخ في 7 شعبان 1338 (26 أبريل 1920)، الجريدة الرسمية عدد 368 بتاريخ 18 ماي 1920، ص 570.

4- غير بموجب الفصل الفريد من الظهير الشريف المؤرخ في 19 محرم 1374 (18 شتنبر 1954)، الجريدة الرسمية عدد 673 بتاريخ 15 أكتوبر 1954، ص 2740.

5 - غير بموجب الفصل الفريد من الظهير الشريف المؤرخ في 19 محرم 1374 (18 شتنبر 1954)، السالف الذكر.

وتقوم بعملية محاربة الجرذان التي تفرضها السلطة الصحية – إن اقتضى الحال ذلك – شركات مقبولة تجريها تحت المراقبة الفنية لمصلحة الحجر الصحي وذلك بأثمان وشروط المعاملة الحرة.

2- الأداءات المفروضة عن الوقوف:

تفرض هذه الأداءات على المراكب المعفونة أو الآتية من نواح معفونة عندما تجرى عليها التدابير الصحية كالتطهير وإبادة الحشرات وغير ذلك من التدابير المقررة في الضابط الصحي البحري الدولي المذكور.

وقد حددت تلك الأداءات في خمسمائة فرنك في اليوم عن كل حمولة صافية لا تتجاوز مائة طن وتزداد عليها خمسة فرنكات في كل يوم وعن كل طن إذا كانت الحمولة الصافية نفوق مائة طن .

ويجري تطهير المراكب الكلي أو البعضى وإبادة الحشرات تحت نفس شروط التطهير من الجرذان وذلك بأثمان المعاملة الحرة وكذا تطهير بعض البضائع المبينة في الفقرة الثالثة الآتية بعده.

3 - الأداءات التي تستخلص عن تطهير ملموسات وفراش وأشياء مختلفة تقوم بها مصلحة الحجر الصحي :

تحدد الأداءات التي تستخلص عن هذه العملية في ستمائة فرنك عن كل مائة كيلو غرام أو جزء من مائة كيلو غرام من المواد يقع تطهيرها.

4- الأداءات المفروضة على عزلة الركاب :

تجنب هذه الأداءات عن عزلة كل شخص مصاب بداء يستلزم المكوث بالمحجر الصحي أو حامل جراثيم الداء المذكور أو واقع فيه الشك بإصابته بالداء المذكور وتقدر تلك الأداءات السلطة الصحية نظرا للثمن الحقيقي للأكل والأدوية المعطاة للشخص والمواد المستعملة وجميع الحاجيات التي يستلزمها مباشرة إجراءات تدبير العزلة.

والأشخاص المسؤولين عن الدفع هذه الأداءات هم:

أ. رب المركب أو رئيسه في حالة عزلة البحارة؛

ب. الشخص المعزول نفسه في حالة عزلة المسافرين.

5. الأداءات المفروضة على الجعل تحت المراقبة الصحية لكل شخص مصاب أو مضمون أنه مصاب بالعامل المسبب للداء الذي يلتزم المكوث بالمحجر الصحي:

تقدر هذه الأداءات السلطة الصحية نظرا للثمن الحقيقي للأكل المعطى للمصاب وجميع الصوائر التي عسى أن تصرف رأسا إثر إجراء التدابير اللازمة والأشخاص المسؤولين عن دفع هذه الأداءات هم:

أ. رب المركب أو رئيسه في حالة جعل البحارة تحت المراقبة الصحية،

ب. الشخص نفسه المعزول تحت المراقبة الصحية إن لم يكن ينتمي إلى البحارة.

6. الأداءات المرتبة على التلقيحات وقت الذهاب مع تسليم الشهادة:

إن التلقيحات ضد الهيضة والطاعون والتيفوس والجذري والحمى الصفراء التي يجري عملها عند ذهاب المركب والمثبتة بشهادة تفتح مجالا لاستخلاص أداء قدرة خمسمائة فرنك.

(7) تسليم شهادات تطهير الخرق عند إصدارها.

إن هذه الشهادات التي لا يمكن تسليمها إلا من لدن السلطة الصحية (المراقبة الصحية في الحدود) تكون موضوع أداء صحي حدد قدرها في ثلاثمائة فرنك عن كل شهادة محررة.

الفصل 88

إن العساكر البرية والبحرية المسافرين كل بانفراده يدفعون تمام الأداء المقرر سابقا في الفقرة الأولى من الفصل السادس والثمانين و أما العساكر البرية البحرية المسافرون جماعة فيدفعون الأداة الآتي بيانه وهو خمسة فرانكات عن كل ضابط وفرنك واحد عن كل نائب ضابط أو نفر ويعفى من الأداءات الصحية الأولاد الذين لم يبلغ سنهم خمس سنين وسائر الأشخاص المسافرين على نفقة الحكومة أو بإذن من القناصل مباشرة.

الفصل 89

يجب على مجهزي المراكب أن يدفعوا الأداءات الصحية على المهاجرين أو الحجاج الذين يسافرون بموجب عقدة.

الفصل 90

تعفى من جميع الأداءات المترتبة على الحراسة الصحية والمقررة بالفصول السابقة:

أولاً: السفن الحربية والمركب المختصة بإدارة من إدارات الحماية الفرنسية

ثانياً: المركب التي أكرهت عن الالتجاء لمراسي المنطقة الفرنسية بإيالتنا الشريفة بشرط ألا تستوجب إجراء عمل من الأعمال الصحية وأن يتعاطى أربابها في المراسي إلا الأعمال المتعلقة بتموينها أو ادخارها للفحم غير أنه يترتب على المراكب المذكورة الأداء المقرر لقارب الإدارة الصحية إن لم يجر على الرصيف فحص شهادة المركب لإجازة سفره.

ثالثاً: مراكب صيد الحوت فرنساوية كانت أو أجنبية مع ما يتبعها من المركب المختصة بنقله في المراسي الفرنسية أو المغربية بشرط أن لا تباشر هذه المراكب أعمالاً تجارية أيضاً في المراسي التي ترسو بها.

رابعاً: المراكب التي تجري اختبارات وتجريبات في البحر من غير أن تتعاطى أعمالاً تجارية.

6- غيرت الفقرة الثانية بموجب الفصل الفريد من الظهير الشريف المؤرخ في 9 صفر 1344 (29 غشت 1925)، الجريدة الرسمية عدد 673 بتاريخ 15 شتنبر 1925، ص 1560.

الفصل 91

إن المداخل المتحصلة من قبض الأداءات الصحية والذعائر تدفع لصندوق إدارة الديوانة.

الباب الثامن: في الموظفين المكلفين بالأشغال الصحية

الفصل 92

إن إدارة الحراسة لعموم ساحل المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة و سائر أشغال الإدارة الصحية وإدارة الإعانة العامة بالإيالة الشريفة تكون كلها تحت نظر المدير العام للأشغال الصحية.

الفصل 93

إن الإدارة الفنية المختصة بالأشغال الصحية يكلف بتدبيرها طبيب من حزب الإدارة الصحية والإعانة العامة يقع تعيينه بقرار وزير يولي ويلقب بمدير الأشغال الصحية ويكون مركزه بالدار البيضاء.

الفصل 94

إن مدير الأشغال الصحية المذكورة هو المكلف بتنفيذ الضوابط والأوامر المتعلقة بالحراسة الصحية البحرية بإدارة المركز الصحي بالدار البيضاء ويكون للمدير المذكور أعوان مع أطباء يلقبون بأطباء الأشغال الصحية مساعدة له فيما كلف به يقع تعيينهم بقرارات وزيرية.

الفصل 95

إن عموم ساحل المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة تشمل المراكز الصحية المنشأة بالصويرة وآسفي والجديدة وفضالة والرباط وسلا ومهدية والقنيطرة أن مركزها الأعلى يكون بالدار البيضاء وفي كل ثغر من هذه الثغور يكلف بالحراسة الصحية طبيب وعون من إدارة الأشغال الصحية.

الفصل 96

يجب على أعوان الإدارة الصحية أن يمتنعوا من ارتكاب المخالفة للضوابط بجميع الوسائل التي يمكن اتخاذها فيما يحدث من المخالفات وأن يحررها تقاريرات ولهم أن يستعينوا بمستخدمي الديوانة وضباط المرسى وغيرهم ممن حضر إن دعوتهم الضرورة إليه وهذا فضلا عن الاستعانة بمستخدمي الديوانة وضباط المرسى وغيرهم ممن حضر إن دعوتهم الضرورة إليه وهذا فضلا عن الاستعانة بالقوة العسكرية من غير أن يشغلوا أحدا عما كلف به رسميا إلا إذا كان في الحادثة خطر مهم يستوجب التفريط في غيره من الأعمال وهؤلاء الأعوان هم المكلفون بتحرير الشهادات الصحية أو التوقيع عليها.

الفصل 97

إن مدير الأشغال الصحية يوجه في كل شهر لرئيس الأشغال الصحية والإعانة العمومية تقريرا يبين فيه الحالة الصحية في المراسي المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة ويلخص فيه مهمات الأخبار المتعلقة بالحالة الصحية في الممالك الأجنبية التي بينها وبين المراسي علائق ومواصلات وكذا العوامل الاحتياطية التي أجريت على الواردات من تلك الممالك كما ينبه في هذا التقرير على عدد المراكب التي استوجبت إجراء التنظيمات الصحية الخصوصية ويجب أيضا أن ينبه فورا من غير مهلة رئيس الأشغال الصحية والإعانة العمومية عن كل حادث خطير يخشى منه على الصحة العمومية في ثغور المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة أو في المراسي الأجنبية التي بينها وبين المنطقة الفرنسية علائق ومواصلات.

الفصل 98

إذا طرأت حوادث مخوفة لم تكن في الحسبان فإن لمدير الأشغال الصحية أن يتخذ فورا ما يراه نافعا من الوسائل المتكلفة بوقاية الصحة العمومية بشرط أن يعلم بذلك رئيس الأشغال الصحية والإعانة العمومية.

الفصل 99

يكون تحت نظر عون الإدارة الصحية وطبيبها طائفة من العملة مكلفين بالقيام بشؤون المركز الصحي وأدواته وقارب الإدارة الصحية ويحملون العون والطبيب للمراكب الواردة ويكونون أيضا مدربين على خصوصية أعمال التطهير وإعدام الجرذان ليباشروا ذلك عند الحاجة وسيصدر ضابط خصوصي تعين فيه المحلات التي تخصص بالمراكز الصحية ونوع الأدوات وسائر الآلات اللازمة لهذه الخطة وكذا التنظيمات الإجمالية التي يجب المبادرة بها في كل ما يرجع للقواعد الاحتياطية وتعين فيه أيضا وظيفة مركز الدار البيضاء التي هي مركز للمحجر والثغر الوحيد الذي تجتمع فيه أيضا وظيفة مركز الدار البيضاء التي هي مركز للمحجر والثغر الوحيد الذي تجتمع فيه المراكب التي فيها الوباء أو المحتملة لوجوده لتجرى فيها عوامل التطهير وإعدام الجرذان.

الباب التاسع: في تشكيل مجلس المستشارين لإدارة الأشغال الصحية

الفصل 100

قد أسس مجلس المستشارين لإدارة الأشغال الصحية في المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة والمراد منه هو تبصير الحكومة الإدارية في جميع المسائل الماسة بالصحة العمومية وإرشادها لأجل اتخاذ الوسائل النافعة عند انتشار الوباء أو عند إشراف وقوعه مع المراقبة على تنفيذ الضوابط العمومية والمحلية في كل ما يرجع للحراسة الصحية بالمراسي وإعلام الحكومة بما يقع من الخالفة أو التفريط في تنفيذها ويكون هذا المجلس مرجعا عند استشكل الأمر في كل ما يتعلق بتنظيم داخلية المراكز الصحية وفي تعيين المحل اللائق لعزلة

المراكب إذا وجب عزلها وفي جميع ما تدعو الضرورة له من الاحتياطات الغير الاعتيادية وكذا في إقامة مشروع الأبنية التي يتعين تشييدها في المراكز الصحية وخرائطها كما أن له النظر في تغيير الضوابط المحلية المتعلقة بالأشغال الصحية.

الفصل 101

يتشكل مجلس المستشارين الصحيين من الأناس الآتي بيانهم:

من رئيس وهو المدير العام للأشغال الصحية ومن الكاتب العام للدولة الشريفة أو نائبه ومن رئيس المكتب السياسي ومن المدير العام للأشغال العمومية أو نائبه ومن حاكم الولاية البحرية بالمغرب أو نائبه ومن رئيس الأشغال الصحية والإعانة العمومية ومن نائب مدير مراقبة السلف أو نائبه ومن مدير المركز الصحي بالدار البيضاء.

الفصل 102

يجب أن ينعقد المجلس الصحي في كل ستة أشهر باستدعاء من رئيس مع إمكان انعقاده فوراً كلما عرض موجب يمس بالصحة العمومية وأم المجلس ينتخب كاتب من بين أعضائه.

الباب العشر: في وظيفة رؤساء الأشغال الصحية مما يتعلق بالبوليس

العدلي والأمور الراجعة للحالة المدنية

الفصل 103

يسوغ لموظفي الأشغال الصحية أن يقوموا بالأعمال ضبط البوليس العدلي في حدود مراكزهم وفي المحلات التابعة لها.

الفصل 104

إن موظفي المراكز الصحية هم المكلفون بالأمور الراجعة للحالة المدنية مدة الحجر. ويجب عليهم حينئذ أن يمتثلوا الشروط المقررة في إقامة رسوم الأمور الراجعة للحالة المدنية بالإيالة الشريفة ثم يوجهونها لأقرب مكلف بالأمور الراجعة للحالة المدنية ليتولى حفظها وتسجيلها في الكنائش المعدة لها إن وجب وذلك على حسب ما يناسب حالة طالب التسجيل الشخصية.

الفصل 105

إذا توفي أحد فإن الطبيب ينبه في الكنائش المأمور به في الفل 108 التي على نوع المرض الذي تسببت عنه الوفاة كما يذكر في التاريخ دفن الهالك وإن كان سبب وفاته غير ظاهر أو ذلت قرينة على أنها وقعت بعارض فإنه يجب على عون المركز الصحي المبادرة فوراً بإعلام إدارة الأشغال الصحية ومجلس العدلية.

الفصل 106

إذا كانت الوفاة بعارض فيجب على موظف الأشغال الصحية أن يتلقوا جميع الشهادات والإرشادات التي تعين العدلية على توصل لمعرفة الحقيقة وتفيد كلها في كناش النصوص عليّة في الفصل 108 ثم يوجد حينها إلى رئيس الأشغال الصحية والمجلس العدلي.

الفصل 107

يسوغ لموظفي الأشغال الصحية أن يتلقوا رسوم الايصال من المحجورين عندهم بمحضر شاهدين إثنين تم تدرج في كناش المنصوص عليه في الفصل 108 ويجب عليه بعد ذلك أن يوجه الرسوم المذكورة إلى مكتب المحكمة الفرنسية الأقرب إذا كان الموصي الفرنسي وإذا كان أجنبيا فمكتب القنصل و إذا لم يكن قنصل فتدفع تلك الرسوم لمكاتب المراقبة الإدارية القريبة ولا عمل لهذه الوصاية إذا لم يجدوها أصحابها في ظرف ستة أشهر من يوم خروجهم من المراكز الصحية.

الفصل 108

يجب على موظفي الأشغال الصحية أن يتخذوا كناشا منمر الأوراق في كل ورقة علامة شكل رئيس الأشغال الصحية تقييد فيه يوميا صائر الطوارئ الماسة بالحالة الصحية بالمركز.

الفصل 109

يجب على عوامل المركز الصحي بالدار البيضاء أن يتخذ كناشا لتقييد المسافرين الواردين على المرسي بذكر أسمائهم وحرفهم ومحلات سكانهم ومحل مجيئهم واسم المركب الذي وردوا فيه مع الأداءات التي دفعوها للإدارة الصحية إلى غير ذلك لتمكن المراجعة عند الحاجة على الكناش المذكور في الفصل قبله.

الباب الحادي عشر: في المخالفات والجنايات فيما يتعلق بالأنظمة**الصحية وما يتبعها من عقوبات****الفصل 110**

كل خلاف لشروط الضوابط الصحية يثبت بتقرير يحرره من له النظر في المركز الصحي ثم يوجه للمجلس العدلي كما توجه منه إلى رئيس الأشغال الصحية وهذا التقرير حجة حتى يثبت ما يناقضه.

الفصل 111

كل من خالف أحكام هذا الظهير الشريف أو خالف ما عسى أن يصدر من الضوابط العمومية أو المحلية في تكميله أو تنفيذه أو الأوامر الصادرة في شأنه يعاقب بالسجن من

ثلاثة أيام إلى ستة أشهر و بذعيرة من خمس فرنكات إلى خمسمائة فرنك أو بإحدى العقوبتين فقط.

الفصل 112

كل رئيس مركب خالف شروط هذا الظهير الشريف في مرسى أو مرفأ أو موقف بالمنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة فإن مركبه يحجز وقتيا والتقرير المحرر في شأنه يوجه فوراً لرئيس المرسى أو القائم مقامه لمنع المركب من الذهاب إلى أن يستوفى الشروط المنصوص عليها في الفصل الآتي:

الفصل 113

إن الموظف المحرر لتقرير إثبات المخالفة يقدر وقتيا مبلغ الذعيرة والصوائر المترتبة على التقرير ثم يأمر بدفع هذا المبلغ حيناً لصندوق الأمين المكلف بقبض الأديات الصحية ما لم يقدم له ضامن مقبول وإذا لم يصدر حكم على المخالفات فإن الأمين المذكور يرد له المبلغ الموضوع تحت يده وأما إذا صدر الحكم عليه فإن الأمين يدفعه بيد القابض الذي يتولى تنفيذ الحكم وإلا فيعلمه باسم الضامن ومحل سكناه ليستوفي منه ذلك.

الفصل 114

يجب على المخالف أن يعين محلاً يطلب فيه وذلك في الولاية العدلية التي وقعت بها المخالفة وإن لم يعين لنفسه محلاً فإنه يستدعي ويخابر شرعاً في مركز الأشغال البلدية بالمدينة التي حرر فيها تقرير المخالفة.

الباب الثاني عشر: في الشروط العمومية

الفصل 115

ستصدر ضوابط يصادق عليها وزيرنا الأعظم مبينا فيها شروط الحراسة الصحية المختصة بكل مرسى إن اقتضاها الحال وذلك تسهيلاً لإجراء العمل بالضوابط العمومية.

الفصل 116

قد ألغيت جميع الضوابط الصادرة سابقاً في شأن الحراسة الصحية البحرية بالمنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة كما ألغيت جميع الضوابط الصادرة من المجلس الصحي بطنجة بحيث لا يجري العمل بها في المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة من يوم نشر هذا الظهير الشريف والسلام.

وحرر برباط في 28 صفر عام 1334 الموافق 5 يناير سنة 1916

اطلع عليه وأذن بنشره:

الرباط في سابع فبراير سنة 1916،

سان تولا.

فهرس

- 2.....ظهر شريف مؤرخ في 28 صفر 1334 (5 يناير 1916) بشأن إعادة تنظيم المراقبة الصحية البحرية.....2
- الباب الأول: في الأمراض التي هي الموضوع الأهم لإقامة الحراسة الصحية البحرية.....2
- الباب الثاني: في الشهادة الصحية.....2
- الباب الثالث: في الاحتياطات الصحية التي يجب اتخاذها قبل سفر المركب.....5
- أولها: تعرف حالة المركب إما تعرفا إجماليا وإما تفصيليا.....6
- في الوسائل التي يجب إجراؤها على المراكب الواردة من النواحي التي فيها الوباء.....8
- في مرض الهيضة المعروف بالهواء الأصفر.....9
- في الطاعون.....10
- في إعدام الجرذان.....12
- في الحمى الصفراء.....14
- في القواعد لعموم المراكب التي تضمنت شهادتها الصحية التنبيه على وجود المرض.....16
- الباب الخامس: في السلع وجلبها من الخارج وتطهيرها ومنعها من الدخول والإذن في نقلها.....18
- الباب السادس: في الحج.....20
- الباب السابع: في الأداءات الصحية.....20
- الباب الثامن: في الموظفين المكلفين بالأمر الصحية.....23
- الباب التاسع: في تشكيل مجلس المستشارين لإدارة الأشغال الصحية.....24
- الباب العشر: في وظيفة رؤساء الأشغال الصحية مما يتعلق بالبوليس العدلي والأمور الراجعة للحالة المدنية.....25
- الباب الحادي عشر: في المخالفات والجنايات فيما يتعلق بالنظامات الصحية وما يتبعها من عقوبات.....26
- الباب الثاني عشر: في الشروط العمومية.....27
- فهرس.....28